

العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي الإستثمار الأجنبي المباشر (الحلقة الرابعة)

بقلم الأستاذ عبد الرحمن تومي - جامعة الجزائر.

الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي أساسا لخدمة التجارة الخارجية، وبالتالي فهو عامل مساعد اساسي لها، لأن هدفه اقتناص فرص الربح التي تخلقها هذه التجارة، وبهذا الشكل فهو يعمل على تكريس نمط تقسيم العمل الدولي ويعزز من مكانته.

- إن البلدان المتخلفة قلما استفادت من رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك منذ احتلالها عسكريا إلى غاية اليوم، بل كانت توجه أساسا لخدمة تصدير المواد الأولية كالقطن في مصر والكروم في الجزائر والنفط في الدول المنتجة للطاقة.

- وبأشكال أخرى مختلفة ولكن لها نفس المضمون، تعود اليوم للاستفادة من اليد العاملة المتدنية الكلفة، وسهولة تصريف منتجاتها، والإفلات من مقاييس الصحة والتلوث البيئي، والتخلص من التكنولوجيا المنتهية الصلاحية بمقاييس دول الشمال.

وبالعودة إلى تحليل بعض الأرقام المتعلقة بالتدفقات الاستثمارية نحو الدول المتخلفة نجدها لا تتعدى 4,2% من إجمالي التدفقات العالمية والتي وصلت في سنة 2000 إلى 365 مليار دولار.

- وإذا كانت إفريقيا لا تساهم في التجارة الدولية إلا في حدود 2 إلى 2,5% فهي تستقطب بالمقابل أقل من 1% من الاستثمارات الأجنبية.

- أما العالم العربي فهو أيضا لم يستفد إلا بأقل من 1%، حيث تنصده السعودية ب : 55% من إجمالي التدفقات الواردة إلى العالم العربي.

- خلاصة القول أن 74% من مجموع الاستثمارات العالمية¹ تتمركز في 10 دول فقط، وعليه فإن هذه التطورات على مستوى حركة رؤوس الأموال تؤكد تدهور مرتبة العالم الثالث بصفة عامة، واستفادة دول وسط وشرق أوروبا من جهة، والدول الآسيوية من جهة أخرى (الدول الصاعدة).
- وحتى المساعدات التي تتغنى بها البلدان الصناعية مستعطفة بخداعها الدول النامية، ما فتئت تسجل انخفاضا متتاليا بالرغم من التعهدات التي أعلن عنها في قمة كوبنهاغن سنة 1995. وكذا الأهداف التي حددتها ندوة سانتياغو. إذ تعهدت البلدان المتطورة باقتطاع ما نسبته 0,7% من الناتج الداخلي الإجمالي لها وتقديمه سنويا كمساعدات، فلو أخذنا على سبيل المثال الفترة الممتدة ما بين 1991 إلى 1999 نجد إيطاليا قد ساهمت بـ 0,7% وإسبانيا 0,2% بينما فرنسا وانجلترا لا تتعدى 0,3%.

• أربع ملاحظات في غاية الأهمية :

1/ لقد بات من المؤكد أن الاستثمارات الأجنبية شأنها في ذلك شأن القروض الخارجية، تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدل النمو الاقتصادي عندها أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إليها لرفع هذا المعدل.

2/ حسب تجارب كثير من الدول لم يترك الاستثمار الأجنبي ورائه عند مغادرته ما يدعو إلى دفع القدرة التكنولوجية للدولة المضيفة، وبالمقابل فإن أصحاب الاستثمارات الأجنبية كثيرا ما يصرون على مزيد من الإعفاءات والإميازات، بالإضافة إلى قدرتهم الفائقة على التلاعب والتحايل في تقدير الأرباح والخسائر، وحساب قيمة الواردات والصادرات بصورة غير حقيقية².

وبهذا السلوك يجعلها لا تساهم بالقدر الواجب في إيرادات الدولة وكنتيجة لكونها تستخدم راس مال كثيف، لا تضيف إلا القليل في حجم العمالة، بل أكثر من ذلك قد تؤدي إلى زيادة البطالة نتيجة لإغلاق أو تخفيض الإنتاج للمشاريع المحلية المنافسة لها، بالإضافة إلى إشاعة الفساد في الحياة السياسية

¹ - لقد بلغت التدفقات الاستثمارية العالمية خلال سنة 2000 أكثر من 4,8 تريليون دولار

² - ظاهرة تحويل الأسعار : تستورد من فروعها وتبيع لفروعها.

والاجتماعية والثقافية ، فهي تعمل على توجيه الحياة السياسية عن طريق الضغوط والرشاوي لتحقيق مآربها، وتفسد الحياة الاجتماعية والثقافية بما تفرزه من ازدواجية في توزيع الدخل وأنماط الحياة، كما أنها تعمل على تكريس ثقافة الإستهلاك على حساب الإنتاج.

3/ من خلال مقارنة تشريعات بعض الدول المتخلفة المتعلقة بجلب الاستثمار المباشر ندرك بسهولة مدى الفارق بينها وهي تدل قطعا على كثير من التنازلات (إغراءات) لصالح الشركات المتعددة الجنسيات أو الإستثمار الأجنبي بصفة عامة، وهذا في الحقيقة ليس في صالح هذه الدول البتة، لأن مثل هذا السلوك يحد من سيادتها ويجعل اقتصادياتها وبناها الاجتماعية والسياسية عرضة للإهتزاز والتصدع.

4/ يمكن أن نقدم حكما واقعيا، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، ما هو إلا أداة فعالة تستعمله قوى العولمة وفق استراتيجية نتمس تكتيكاتها يوما بعد يوم في واقع الدول المتخلفة وذلك على مستويين :

أ- الاستراتيجية السياسية ونلخصها في نقطتين :

- احتواء الاستقلال السياسي.
- ضرب الاتجاهات الوطنية.

ب- الاستراتيجية الاقتصادية وهي أهم من الأول ، إذ تركز على تحقيق عدة أهداف نوجزها في النقاط التالية :

- التملك
- دعم القطاع الخاص
- ربط مصالح بعض الفئات بها.
- استغلال الموارد الطبيعية للبلدان المتخلفة.

الإستثمار الأجنبي المباشر : دراسة حالة الجزائر .

I- بعض أنواع السياسات الاقتصادية : يمكن للدولة من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة عالميا والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب الوضع

الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التطور ، أن تنتهج سياسة أو أكثر في نفس الوقت ، حيث نميز بين أهم السياسات على النحو التالي :

● **سياسة الضبط :** إن أهم ما تهدف إليه هذه السياسة، هو التحقيق والمحافظة في نفس الوقت على التوازن العام، وذلك من خلال عدة آليات، كالعمل على تخفيض التضخم، وتوازن ميزان المدفوعات، وإستقرار العملة، والبحث عن التوظيف الشامل. وخلاصة هذه السياسة أن تحفاظ على النظام الاقتصادي في وضعه، بمعنى تقليص الضغوط الإجتماعية ووضع السياسات المضادة للأزمة.

● **سياسة إعادة الهيكلة :** وهي سياسة تهدف إلى تكييف النسيج الصناعي مع الاتجاه العام للطلب العالمي، كأن تلجأ الدولة إلى تشجيع الصناعات التصديرية، وإعطاء الأولوية في تحفيز النشاط الاقتصادي وامتناص البطالة إلى التوازن الخاجي، وبالتالي تكون الدولة بهذا التوجه، قد عملت على التخلي عن السياسة الحماائية لقطاعاتها المنتجة.

● **سياسة الإنعاش :** وهي تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته.

وعلى هذا الأساس فهي تقبل على استخدام بعض الآليات، مثل عجز الميزانية (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور للتأثير على الاستهلاك، وبالتالي تقوية الطلب على السلع، أو العكس/ وذلك بالجوء للحد من زيادة الأجور، وبالتالي تقليص الاستهلاك للحفاظ على مستوى التضخم.

● **سياسة دعم النمو :** وهي سياسة غالبا ما تترجمها برامج تهدف إلى الإقلاع الاقتصادي، وذلك برفع كفاءة المؤسسات الإنتاجية والخدمية، عن طريق ضخ مزيد من الإستثمارات خاصة في بعض القطاعات التي تساهم في تقليص البطالة وتنشيط الاستهلاك كالهياكل القاعدية والبناء، وكل المشاريع التي تدخل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومن أهمها :

أ- السياسات الأصولية والتي تعني عند الدول المتخلفة كل من : سياسات التثبيت، وسياسات التكيف أو التعديل أو التصحيح وهي سياسات تقدمها الهيئات الدولية على شكل صفات جاهزة مقيدة بشروط الانفتاح، ورفع الدعم وتسريح العمال، وتخفيض قيمة العملة، وإعادة جدولة الديون.....الخ.

ب- سياسات غير أصولية : بمعنى سياسات مستقلة عن الهيئات الدولية وهي اقرب ما تكون إلى المشاركة الشعبية مثلما فعلت الأرجنتين عند وضع خطة "استرال" سنة 1985 وخطة كروزادو في البرازيل سنة 1986 ومخطط "أنتي" في البيرو سنة 1985.

- من خلال تعرضنا إلى بعض السياسات الاقتصادية تدركون معنا، بأن الجوائر اعتمدت ولا تزال إلى حد الآن كل السياسات وذلك منذ بداية التسعينيات إلى الآن. ماعدا سياسات الإصلاح الغير أصولية - حسب رأيي - !.

كل هذا بطبيعة الحال من أجل تحقيق جملة من الأهداف لمسناها في برنامج الحكومة لسنة 1999 وبرنامج الحكومة لسنة 2004.

من أهداف برنامج الحكومة ماي 2004 :

- 1- تعزيز وضوح المسار التنموي
 - 2- تحسين إطار ومحيط الاستثمار
 - 3- عصرنة المنظومة المالية
 - 4- الزيادة في نجاعة الدور الاقتصادي للدولة.
- أ/ تتصرف بصفتها المستثمر الرئيسي.
- ب/ تحمل العبء الاجتماعي مؤقتا في ظل موارد عمومية غير مستقرة من الناحية الهيكلية إلى جانب مديونية عمومية (داخلية وخارجية) لا تزال ثقيلة.
- 5- إنعاش نسيج المؤسسات وتكثيفه.
 - 6- تثمين الثروات الوطنية بشكل أكبر.
 - 7- سياسة إجتماعية وثقافية تتماشى وتحدياتنا الوطنية.
- أ-التكفل بصحة السكان

ب- تطوير الحماية الاجتماعية

ج- دعم التضامن الوطني

د- الأسرة وقضايا المرأة

هـ- تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية.

II- تحليل أهداف السياسة الاقتصادية من خلال الإصلاح الاقتصادي في الجزائر :

لو نعد قراءة الأهداف السابقة لبرنامج الحكومة بتمعن لوجدناها تجسد مبدأ الرفاهية العامة، وبذلك فهي (الأهداف) لا تخرج عن إطار ما يسمى بالمربع السحري لـ: " Kaldor " حيث يؤكد على أن أي سياسة اقتصادية تسعى إلى إنجاز أربعة أهداف كبرى:

1/ النمو الاقتصادي. 2/ التشغيل شبه الكامل

3/ استقرار الأسعار. 4/ التوازن العام للإقتصاد الوطني.

وبناء على هذا الأساس، فإن منطلق تحليلنا سوف يقتصر على هذه المصطلحات نظريا وواقعيا، ونركز بالخصوص على النمو والتشغيل، وذلك من خلال المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لما لهذين العنصرين من أهمية قصوى في تحديد الاتجاه العام لكل محاولة تنموية.

النمو الذي نقصد والتنمية التي نريد : إن النمو هو الهدف الأكثر شيوعا، خاصة عند الدول المتخلفة، ولعل الفارق بينها وبين الدول المتقدمة، هو أن هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيقه رفاهية، بينما نحن العالم المتخلف ليس كذلك. حيث يستعمل عندنا رغبة في رفع مستوى التنمية. وفي كلا الحالتين فهو يعبر عن الزيادة المستمرة في التراكم الانتاجي، أو المداخيل، وإن شئت الزيادة الحقيقية في ثروة الأمة.

إذا أخذنا بهذا التعريف، وبهذا الشكل نكون قد اقتربنا إلى الحقيقة من الناحية الاقتصادية، إلا أنه يعاب عليه حينما يكون مجردا من بعده الاجتماعي. بمعنى إذا كان هذا النمو لا ينسحب على تحقيق تحسن مستمر في ظروف

معيشة المواطنين من سكن، صحة، تعليم، نقل وخدمات أخرى باعتبارها أهم المحددات التي تكشف زيف أو صدق النمو كأداة للتنمية.

وعليه، فإذا كان النمو هو مقدمة للتنمية المستدامة التي تنتشدها كل البلدان ومنها الجزائر، أرى من باب أولى أن نربط مصطلح النمو ليس بمعيار قيمي رقمي، كما عودتنا الهيئات الدولية، وصناع القرار عندنا، بل بمعيار نسبة التعليم، ومعدل الوفاة، وقلة المساكن وسوء الأحوال الصحية، وارتفاع نسبة البطالة، ومؤشر الفساد الاقتصادي، وعدد الفقراء بالنسبة للمجتمع، وارتفاع نسبة الجريمة، والاتجاه العام للانتحار، والهجرة السرية، واتساع نطاق السوق السوداء، وتدهور القدرة الشرائية للوطن، وبتعبير آخر أكثر وضوحاً ما مدى مساهمة الدولة والمجتمع في محاربة الفقر والارتقاء بثقافة الحوار، ونشر الحرية الفردية والجماعية، والاجتهاد في توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة والعمل على استئثار الأمن.... الخ

- اعتقد أن الواجب استهدافه من كل برنامج أو سياسة، هو مثل هذه العناصر التي مرت بنا، وهي الوجه الحقيقي للتنمية، والدعائم لبناء مجتمع متماسك، يقدر على رفع تحدي الفقر والتخلف.

النمو والتنمية بين الأرقام والحقيقة : لقد شهد الاقتصاد الجزائري منذ نكسة المديونية الخارجية، وعدم قدرتنا على الوفاء بالديون ولجؤنا إلى إعادة الجدولة، وما انجر عنها من شروط الصندوق والبنك الدوليين. ثلاثة مراحل ذات معالم بارزة.

الأولى : منذ أفريل 1994 إلى غاية ماي 1998 وكانت تهدف إلى ما يلي :

- 1/ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة عندنا مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- 2/ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجياً.
- 3/ خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضرراً.
- 4/ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

نتائج المرحلة : إن نتائج الاتفاق الموسع بين الجزائر وصندوق النقد الدولي لهذه الفترة (1994-98) نوجزها في النقاط التالية :

1/ نسبة خدمة الدين إلى الصادرات انخفضت من 70% (1986-96) إلى 30% للفترة (1996-1997).

2/ إن الاحتياطي الذي كان أقل من 2 مليار دولار لنفس الفترة السابقة، ارتفع إلى 8 مليار دولار نهاية 1997 نتيجة للتدعيم بالتنمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر.

3/ عجز الخزينة العمومية الذي بلغ في المتوسط 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين (86-1993) وبلغ نسبة قصوى 12,7% سنة 1988، تناقص هذا العجز تدريجيا ليتحول إلى فائض خلال (96,97).

4/ أما التضخم الذي تجاوز 20% من 1991 إلى 1995 فقد انخفض إلى 5% نهاية 1998.

5/ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان سالبا في المتوسط (-0.5%) ما بين 1986 و 1993، أصبح موجبا منذ 1995، إذ بلغ متوسطه 3,4%.

تعليق : إن معدل 3% سنويا بالنسبة لإحتياجات الجزائر يبقى بعيدا جدا لأن المعدل المطلوب حسب تقدير الخبراء مقارنة بمعدل الزيادة في اليد العاملة (في حدود 4%) يتحتم على الإصلاحات أن تحقق على الأقل نموا في حدود 6 إلى 7% سنويا، للتمكن من تخفيف حدة البطالة والتي بلغت في نهاية البرنامج 30%.

المرحلة الثانية : وتمتد ما بين بداية سنة 2000 ونهاية سنة 2004، حيث طبق فيها سياسة الانعاش الاقتصادي، والتي عرفناها من خلال البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، ثم وضحت أكثر في برنامج رئيس الحكومة، حيث فصلت ومولت من قبل ميزانية الدولة وعلى مدار خمس سنوات بمبلغ مالي في حدود 7,5 مليار دولار. بطبيعة الحال، كان الهدف هو تحريك الآلة الاقتصادية بعد الانكماش والركود الذي صاحب عشرية التسعينات، وذلك باستخدام عدة آليات مثل عجز الميزانية، تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، والتسهيلات التي تمنحها البنوك لقروض الاستثمار والاستهلاك، وزيادة الأجور، وهي كلها تصب في إطار تنشيط وإطلاق عناصر الإنتاج من بشرية ومادية ومالية. وللوقوف على نتائج هذه المرحلة نستعين بأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وفقا للجدول التالي :

نتائج المرحلة : جدول رقم : 01 يبين أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
(2004-2000)

2004	2003	2002	2001	2000	السنة البيان
4827,10	4484	4266	3937	3331	الناتج الداخلي الخام (ملايير الدينارات)
5,2	6,8	4,1	2,6	2,2	النمو الاقتصادي
3,6	2,6	1,4	4,2	0,3	التضخم
5,5	6,0	7,0	8,5	8,5	نسبة الفائدة
21,4	23,4	22,642	22,571	25,261	المديونية الخارجية (مليار \$)
40	32,9	-	-	11,9	احتياطيات الصرف (مليار \$)
14,3 + مليار \$	-	6,70	9,61	12,3	الميزان التجاري (فائض)
10,8	3,9	1,4	4,2	-	استهلاك الأسر
17,7	23,7	26	28,4	29,3	البطالة
6,8	8,0	8,5	22,6	-	الفقر
28,7	30,0	31,1	32,2	33,3	الأمية

المصادر:

- 1- ملتقى الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية : جنيف، ديسمبر 2003.
 - 2- تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2005 ووزارة المالية.
 - 3- نتائج وإنجازات : وثيقة خاصة ببيان السياسة العامة للحكومة، مصالح رئيس الحكومة، ماي 2005.
 - 4- تقرير بنك الجزائر : التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، جوان 2003.
 - 5- قرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2004 ووزارة المالية.
- قراءة تحليلية للمؤشرات :

1/ الناتج الداخلي الخام: من خلال الجدول يتضح بأن الناتج الداخلي الخام في تطور مطرد، وبمقارنة سنة 2004 بالسنة التي قبلها، فقد ارتفع بنسبة 16%، وإذا أخذنا بسعر صرف \$1 يقابله 72,1 دج كمتوسط لسنة 2004، فإن الناتج الداخلي الخام الإجمالي قد بلغ حوالي 85 مليار \$، وأن الناتج الداخلي الخام الفردي قد انتقل من 2137 \$ سنة 2003 إلى 2615 \$ لسنة 2004، وهي المرة الأولى التي يتخطى فيها الدخل الفردي السنوي 2500 \$ منذ سنة 1985 (مع الأخذ بعين الاعتبار فارق الصرف) هذا من جهة ومن جهة أخرى، يفترض حسب هذه الأرقام أن الدخل الفردي اليومي قد انتقل من 5,85 \$ إلى 7,16 \$ للفرد في اليوم الواحد على مدار السنة وهو رقم يبدو بعيدا عن خط الفقر الذي حددته المنظمات الدولية بـ : 2 \$ في اليوم. غير أن واقع الحال يسجل كثير من الملاحظات التي قد تخفى على كل من يسلم بهذه الإحصائيات، دون النظر في أبعادها وانعكاساتها، خاصة على المستوى الاجتماعي، لذلك سوف أكتفي بملاحظتين أراهما جديرتين بالاهتمام.

- **الأولى :** أن هذا الارتفاع المسجل في الناتج الداخلي الخام لم يكن وليد القيمة المضافة الناشئة من القطاعات الانتاجية، وبعبارة أخرى، إنه يعبر عن الزيادة في الربح الطاقوي أكثر مما يعبر عن الزيادة في الانتاجية لكل من قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات، لذلك فهو عرضة للإنخفاض بمجرد حصول تدهور في أسعار الطاقة على المستوى الدولي.

- **الثانية :** إن المواطن بصفة عامة لا تهتمه أرقام الناتج الداخلي الخام بقدر ما تهتمه انعكاساتها على الشغل والصحة والسكن والتعليم وغيرها. وبالاستناد إلى أرقام قانوني المالية لسنة 2004/2005 نكتشف مدى استفادة المجتمع من هذا التطور !

جدول رقم : 02 يبين تطور التحويلات الاجتماعية من خلال الميزانية (10⁶دج)

السنة	البيان	2004	2005	التغير (2005-2004)	
				المبلغ	%
	السكن	77925	103005	25080	32,18
	دعم الأسر	84508	94697	10189	12,06
	دعم معاشات التقاعد	73697	59580	14117-	19,16-
	الصحة	63479	59492	3987	6,28-
	المجاهدين	71315	75279	3964	5,56
	دعم المحرومين والمعوقين وأصحاب المداخل الضعيفة	53554	44273	9281-	17,33-
	المجموع	424478	436326	11848	2,79
	الناتج الداخلي الخام	4827,10	5199,40	-	-
	الدعم بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	8,79	8,39	-	-

المصدر : مشروع قانون المالية لسنة 2005 وزارة المالية ص 24.

إن مثل هذا الانخفاض في أهم التحويلات الاجتماعية، لا يساعد على ترابط النسيج الاجتماعي، ولا يعبر أبدا عن أهداف السياسة الاقتصادية، إذا جاز لنا أن نختصرها في نمو الناتج الداخلي الخام.

2/ النمو الاقتصادي : هو تعبير عن الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الصافي ولو بصفة تقريبية، ومن خلال الجدول الذي يبرز مؤشرات النمو الاقتصادي للفترة (2000-2004) يستنتج أن المتوسط كان في حدود 4,2% وقد نبهنا إلى أن مثل هذا المعدل لا يمكن أن يوقف تحدي نسبة النمو السكاني (1,6%)، وكذا تحدي نسبة البطالة (17,7%)، ولا نسبة الفقر التي يمكن أن تكون أعلى من النسبة الرسمية (6,8%) نهاية سنة 2004.

كما أنه من المغالطات الاقتصادية الحديث عن نمو إقتصادي لا يعبر عن الإنتاج بصفة حقيقية (لقد مرت بنا هذه الملاحظة)، وتقدر بعض الدراسات أن الواجب يقتضي تحقيق نمو سنوي في حدود (7 إلى 10%) لرفع التحدي والإقلاع الاقتصادي.

3/ المديونية الخارجية : هذا الشبح الذي ضرب الاقتصاد الجزائري بعمق خاصة سنة 1994، وأحدث بذلك تحول تاريخي في تنوع وامتداد الأزمة الجزائرية. لم يعد يشكل خطرا على المدى القريب، بفضل سياسة التخلص من المديونية. سواء بتحويل جزء منها إلى استثمارات داخل الوطن، أو تقليص جزء منها عن طريق الدفع المسبق من خلال المفاوضات التي باشرتها الجزائر مع بعض الدول الدائنة. وكذلك الآلية الجديدة المتمثلة في تمويل المشاريع الطموحة، والتجارة الدولية بالاعتماد على المخزون المحلي، دون اللجوء إلى القروض إلا في حالات ضيقة جدا.

وحسب تصريح رئيس الحكومة أمام نواب البرلمان من خلال بيان السياسة العامة، أنه بحلول سنة 2009 لن يتبقى من الديون الخارجية سوى 10 مليار \$.

لكن مع هذا يبقى الرهان قائما واحتمال اللجوء إلى القروض مرة أخرى واردا جدا، وذلك نظرا لهشاشة مصادر العملة الصعبة والتي ترتبط معظمها بالطاقة. وكذا عدم استقرار أسعارها بالسوق الدولي.

- إن تحقيق 46 مليار \$ كإحتياطي صرف لا يزال بعيدا عن تحقيق هامش أمان مريحا، لذلك إذا لم يستثمر في تطوير الآلة الانتاجية واليد العاملة، والبنى التحتية. وخلق القيمة المضافة فسيتحول بالضرورة إلى تمويل قطاع الاستهلاك، وبالتالي يبتعد عن الهدف المرجو منه.

- إن الحديث عن المديونية الخارجية، يقودنا بالضرورة إلى تحدي المديونية الداخلية التي لا تزال تثقل كاهل الخزينة العمومية، وهي ديون تراكمت خصوصا من المؤسسات الاقتصادية للقطاع العمومي، وبالرغم من برامج التطهير المالي، إلا أنها لا تزال مقلقة. وإذا ما أريد - وهو ضروري - لكثير من المؤسسات الانتاجية والخدمية أن تندمج في محيط العولمة وتصبح قادرة على مواجهة المنافسة، لا بد

من تأهيلها بالقدر الذي يضمن لها توفير المقاييس الدولية، وهذا يتطلب

بدوره تكاليف إضافية على المدى القريب والمتوسط.

1/ إن الاتجاه العام لكل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يؤكد بداية الخروج من النفق، وأن الخطوة الأولى نحو الإصلاح قد سجلت بالفعل، لكن تبقى غير كافية، وتحتاج إلى خطوات أخرى جريئة تنطلق من قناعة وإرادة سياسية وأخلاقية بعيدة عن ردود الأفعال، والترقيعات والظرفية.

- وبناء على هذا الأساس يتطلب من القائمين على إدارة الدولة، وضع استراتيجية بعيدة المدى تحدد الأهداف وتضع الآليات وتفصل السياسات والبرامج بشكل شفاف ونزيه، يمنع المزايدات السياسية، ويقلل من إهدار المال العام، والرشوة والفساد بكل أشكاله، وأن شئت فقل لا بد من العودة إلى آلية التخطيط، والتي غيبت كثيرا، في الوقت الذي كنا قد استفدنا من هذه التجربة وبدأنا نتحكم فيها.

- بالرغم من النتائج المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، وهي مشجعة وتدعوا إلى التفاعل تبقى هناك تحديات تهدد هذا الاستقرار إذا لم تواجه بحزم وإرادة جماعية.

III- إشكالية الاستثمار : وهي واحدة من أهم التحديات التي تواجه الإقلاع الحقيقي للاقتصاد الوطني. والحديث عن الاستثمار يقودنا بالضرورة إلى إبراز أهم نقاط القوة وكذا نقاط الضعف فيه، لما له من مكانة خاصة في السياسات الاقتصادية أو البرامج التنموية.

• مناخ الاستثمار : يعد مناخ الاستثمار في الجزائر بصورة عامة إيجابيا إلى حد بعيد وذلك لما أصبح يتوفر على جملة الشروط المحسنة لجلبه، سواء كان محليا (تمويل السوق) أو دوليا (أجنبي) وقد برز ذلك بشكل واضح خاصة في برنامج الحكومة الذي عرض على البرلمان¹ ، أو من خلال الأمر

رقم 11/03¹. المتعلق بالنقد والقرض أو بالاستناد إلى بيان الحكومة عن السياسة العامة².

كما أن تقرير المرصد الأوروبي ومتوسطي حول مشاريع الاستثمار المنجزة في الجزائر³ خلال سنة 2004 أكد بما لا يدعو مجال للشك، بأن الجزائر بدأت بالفعل تجتاز مرحلة التخوف والترقب من قبل الاستثمار الأجنبي، إذ سجلت أكثر من 7 مليار \$، وبذلك رتبت الأولى في مجموع الدول المتخلفة المتواجدة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وعلى هذا الأساس سوف أذكر بعض الشروط التي لعبت دورا هاما في تحسين مناخ الاستثمار، على النحو التالي :

- جملة من القوانين ذات الصلة بمحفزات الاستثمار، حيث مست المنظومة البنكية، الجمركية، الضريبية، التجهيزات القاعدية، المحروقات.
- الاستقرار الأمني والسياسي.
- إعادة الجزائر إلى احتلال مكانتها الطبيعية في المحافل الدولية.
- مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، خاصة عن طريق نشر آلية "الشباك الوحيد" في عدة ولايات.
- التأهيل الفعلي للمؤسسات الخاصة (عن طريق الدعم) والمؤسسات العامة.
- بداية تقدم محسوس في الخصوصية والشراكة.
- تأهيل الهياكل الاقتصادية من خلال الشركاء، سواء كان ذلك في شكل تسيير أو إمتياز.
- عصرنة المنظومة المالية، خاصة من خلال آليات الدفع، وتنويع محفظة الخدمات.
- مؤشرات على بداية مكافحة الاقتصاد غير الرسمي والفساد.
- استحداث آليات رقابة السوق وضبطها.

¹ - الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.

² - ماي 2005

³ - جويلية 2005.

- الزيادة في نجاعة الدور الاقتصادي للدولة، حيث تتصرف بصفقتها المستثمر الرئيسي من جهة، والمتحمل للأعباء الاجتماعية من جهة أخرى، وهذا في ظل المرحلة الحالية والتي تتسم بالتحول الاقتصادي خاصة.

إن مثل هذا الجهد من قبل السلطات العمومية، استطاع أن يحقق نتائج تعتبرها إيجابية ومشجعة، وهي - في إعتقادنا - بداية النهاية للخروج من دوامة الأزمة والتي طال أمدها، وللوقوف على مردود هذا الجهد نقدم بالإضافة إلى جدول المؤشرات السابق، الجدول التالي :

جدول رقم 03: مقارنة حجم الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي بين الفترتين :

المستثمرون	2003-1999	2004
جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	84,531	13,857
مستثمرون خواص آخرون خارج قطاع الفلاحة	305,604	190,577
استثمارات في ميدان الفلاحة	104,400	51,933
مستثمرون أجانب خارج قطاعي الطاقة والمناجم	136,200	154,590
مستثمرون أجانب في قطاعي الطاقة والمناجم	694,677	112,200
المجموع بملايير (دج)	1325,4	523,1
المجموع بملايير U.S \$	18,4	7,2

المصدر : بيان الحكومة عن السياسة العامة ص : 16 ماي 2005.

وهي كما ترى كلها استثمارات خارج ميزانية الدولة (نفقات التجهيز) بالإضافة إلى ذلك، فإن سنة 2004 شهدت نقلة نوعية في إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإذا ما قورنت مع الفترة الممتدة من 1999 إلى 2003 نجدها تمثل ما نسبته 39,13%، مما يدل على أن السنوات القادمة سوف تشهد سرعة أكثر في وتيرة الاستثمار وإذا ما أدرجنا نفقات التجهيز للدولة، فإن مجموع

الاستثمارات لسنة 2004 قد حقق مبلغ 1.175,4 مليار دج، أي ما يعادل 15,672 مليار \$ أمريكي وتتوزع الاستثمارات المنجزة لسنة 2004 حسب القطاعات (خارج نفقات التجهيز) كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم : 04 توزيع الاستثمارات المنجزة (خ.ن. الدولة) حسب القطاعات سنة 2004 (مليار دج).

القطاعات	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	المتعاملون الوطنيون	المتعاملون الأجانب	المجموع
الصناعات الكيماوية		2,215	3,142	5,357
الصناعات الغذائية - الزراعية		11,993	2,379	14,372
صناعات أخرى	1,159	47,610	5,064	53,833
مواد البناء		3,402	16,101	19,503
البناء والأشغال العمومية		6,637	2,497	9,134
المناجم		0,175	1,200	1,375
الطاقة		28,787	111,000	139,787
الترقية العقارية			16,536	16,536
الاتصال		0,005	88,511	88,516
الماء			16,704	16,704
التجارة	1,175	21,665		22,840
النقل	1,196	1,093	0,180	2,469
السياحة		6,839		6,839
خدمات أخرى	5,500	34,430	3,477	43,407
الصناعة التقليدية	2,155			2,155
الفلاحة	2,556	54,686		57,242

23,008		22,892	0,116	الصيد البحري
523,072	266,791	242,424	13,857	المجموع

المصدر : بيان الحكومة عن السياسة العامة ماي 2005 ص : 17.

إن ما يلفت الانتباه، من خلال قراءتنا لهذا الجدول هو :

1/ تركيز الاستثمارات المباشرة الأجنبية على قطاع الطاقة، حيث يحتل الصدارة بـ : 111 مليار دج، متبوع بقطاع خدمات الاتصال ثم المياه والترقية العقارية ومواد البناء.

2/ وأن مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة لنفس السنة بلغت 266,77 مليار دج، وهو ما يعادل 3,762 مليار \$ أمريكي، وبالتالي فهو مؤشر يعزز تقدم الإصلاحات التي باشرتها الدولة، ويزيد من ثقة المسار التنموي.

- هذا وحسب تقرير المرصد الأورو متوسطي للمشاريع الاستثمارية المتعلق بسنة 2004، فإن الجزائر قد احتلت المرتبة الأولى بمبلغ 5,887 مليار أورو \$ مقارنة بسنة 2003 والتي بلغت فيها الاستثمارات الأجنبية 2,519 مليار أورو. وهذا على مستوى المنطقة المتوسطية للدول المتخلفة، متبوعة بالمغرب وتركيا (بمبلغ 4,032 مليار و 2,944 مليار أورو)، حيث يترجم هذا المبلغ من الاستثمارات الأجنبية 190 أورو للفرد مقابل 138 في المغرب و 189 في الأردن و 38 في مصر.

- إن الملاحظ في هذا التقرير، هو تركيز المستثمرين الأجانب خاصة على قطاع الطاقة وبالضبط مادة الغاز، إذ أنه من جملة 23 مشروع بترولي غازي سجلت في منطقة المتوسط لسنة 2004، نجد أكثر من نصف العدد حازت عليه الجزائر، مقابل 5 مشاريع فقط في سنة 2003.

- كما ينتظر حسب برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2005-2009) جذب في حدود 6 إلى 7 مليار \$ من الاستثمارات الأجنبية، وإنشاء ما يعادل 190.000 منصب شغل.

3/ إذا سلمنا بأن الأرقام المقدمة من الهيئات الرسمية قريبة من الدقة فإن انعكاسها على الشغل وتقليص البطالة كان واضحا، وهذا ما يؤكد الجدول التالي:

جدول رقم : 05 يبين تطور التشغيل لسنة 2004.

عدد مناصب العمل المنشأة	إطار التشغيل
47.670	التوظيف في المؤسسات العمومية

114.007	التوظيف ضمن الشركات العمومية
166.502	مناصب العمل المنشأة من قبل القطاع الفلاحي
18.247	مناصب العمل المنشأة بالاستثمار عن طريق ANSEJ
15.700	مناصب العمل المنشأة بالاستثمار عن طريق "القروض المصغرة"
30.610	مناصب العمل المنشأة بالاستثمار الخاص
56.056	مناصب العمل المنشأة عن طريق صيغة "عقود ما قبل التشغيل"
267.961	معدلات مناصب العمل السنوية المنشأة بموجب الترتيبات المؤقتة (Laig, Esil, Tup-Himo)
716.753	مجموع مناصب العمل المنشأة

المصدر : بيان الحكومة للسياسة العامة أمام البرلمان ص 18 ماي 2005.

وعليه فإن عدد السكان العاطلين عن العمل مع نهاية سنة 2004 يقدر بـ :
1,7 مليون بطل (حسب مقاييس المنظمة العالمية للعمل : ابتداء من سن 15 سنة)، حيث يتميز هؤلاء العاطلون كونهم 72,5 % منهم يقل سنهم عن 30 سنة، وأن 18% نساء و 60% من العاطلين متمركزين في الوسط الحضري.

- هذا الانحسار في البطالة إنعكس أيضا على ظاهرة الفقر، حيث بدأت الفجوة تتقلص بفضل بعث النشاط الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل، وانتهاج سياسة التضامن الوطني.

وتدل الاحصائيات¹ على ارتفاع محسوس في مداخل الأسر سنة 2004، حيث بلغت 14%، منها 9% خاصة بالزيادات في الأجور مما ساعد في ارتفاع استهلاك الأسر من 2124,9 مليار دج سنة 2003 إلى 2354,7 مليار دج سنة 2004، هذا مع تسجيل إدخاري للأسر مبلغ 590 مليار دج لنفس السنة.

- هذا ما جعل الفقر ينتقل من 8,5% من السكان سنة 2002 إلى 8,0 % في سنة 2003 إلى 6,8 % سنة 2004.

• إجراءات الاستثمار : لا تزال الإجراءات الإدارية تتسم بالتعقيد وطول المدة، وارتفاع الكلفة، بالرغم من التحسن الملحوظ مقارنة بسنة

¹ - بيان الحكومة للسياسة العامة ص 18.

2003، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض الدول العربية القريبة منا في المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية.

جدول رقم : 06 يبين مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية لسنة 2003.

عدد الاجراءات	المدة (أيام)	الكلفة (%، و، خ/الساكن)	مؤشر تعقيد الاجراءات
20	387,0	12,6	72,2
19	202,0	30,7	50,0
17	192,0	9,1	75,0
14	7,0	4,1	65,3

المصدر : تقرير ملتقى الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، جنيف، ديسمبر 2003 ص

40.

-حسب تقرير البنك الدولي المتعلق بالاستثمار في الجزائر¹، فإن الأرقام الواردة بالجدول أعلاه، قد تراجعت نوعا ما، إذ يؤكد التقرير على أن الانطلاقة لمؤسسة جديدة تحتاج إلى 14 إجراء، و 27,3 % من الدخل لكل ساكن، ويستوجب 26 يوما بينما لا يحتاج في كل من المغرب وتونس إلا إلى : 5 و 9 أيام فقط

كما يعاب على الجزائر أيضا، ضعف حماية الاستثمار الأجنبي، إذ قدر نفس التقرير بأن مؤشر حماية المستثمرين لا يتجاوز 2 من 7 حسب سلم التنقيط القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي :

لا يزال قطاع الطاقة في الجزائر هو الذي يحتل المكانة الأولى، إن لم نقل استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية فهو الذي يملك الميزة التنافسية إلى أبعد الحدود، ولو عدنا إلى تحليل الجدول السابق المتعلق بحجم الاستثمار لوجدنا قطاع الطاقة لوحده خلال الفترة (1999-2004) أي ما يعادل 73,50% من مجموع الاستثمارات الأجنبية.

¹ - تقرير البنك الدولي حول الاستثمار في الجزائر 9 سبتمبر 2004 موقع : <http://www.algerie-dz.com>

وعليه، نستنتج مما سبق ذكره، بأن وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر لا تزال غير مريحة مادام استثمار غير منتج للقيمة المضافة، بمعنى لا يستهدف القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، والأشغال العمومية والبناء. مما يؤكد حقيقة، مفادها أنه بعيد عن كونه يساهم في امتصاص البطالة، والتخفيف من حدة الفقر، وبالتالي فإن الدولة لا تزال تمول استثماراتها من خلال الميزانية وأن تمويل السوق لا يزال بعيد المنال.

* نفس هذه الملاحظات : تنسحب على معظم الدول العربية المنتجة للطاقة، لذلك، فإن الذين يدافعون بحماسة عن الاستثمار الأجنبي باعتباره أفضل مورد تمويلي ويقدمون تنازلات تشريعية للشراسة والتملك، والامتياز، إنهم واهمون، ويبقى الرهان الحقيقي للنهوض باقتصاديات العالم العربي هو العمل على إعادة العقل والمال العربيين المهاجرين وتوفير الحريات الفردية والجماعية، وإعطاء الأولوية للتكامل والتبادل، والتكتل، وتسخير الموارد المحلية لخدمة التنمية البشرية والاقتصادية، والكف نهائيا عن الظلم واللامعالية في التوزيع والاستبداد، والقهر، القمع بحجة الحفاظ على الأمن تارة، والغيرة على الوطن تارة أخرى، وكثيرة هي الصور والدرائع التي يتحجج بها كثير من بيدهم القرار (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب هم منقلبون).

المراجع

باللغة العربية :

I - الكتب :

1. العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي : عصام نور. مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2002.
2. العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري : بثينة حسنين عمارة، دار الأمين للطباعة، القاهرة. 1999.

3. العولمة والتنمية العربية-من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي (1978-1998) : جلال أمين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان. 1999.

4. واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2000) : رسالة ماجستير، عبد الرحمن تومي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2000-2001 .

5. الحرب الصليبية الثامنة : الفريق : سعد الدين الشاذلي، دار الحكمة-الجزائر-أكتوبر. 1991.

6. الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسة - الجزء الأول. Paul R. KRUGMAN et Maurice Obstfiel ترجمة : - محمد عبد الله الجراح - حمد بن سليمان البازعي - دار الزهراء- الرياض- السعودية. 1998.

7. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، عبد المجيد قدي (دراسات تحليلية تقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية. 2003.

8. مبادئ الاقتصاد الكلي : خالد واصف الوازني، الطبعة الثانية. بين النظرية والتطبيق : أحمد الرفاعي، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2000.

II- دوريات ومقالات :

1- مشروع دراسة حول : مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة 17- الجزائر- ماي. 2001.

2- حصاد الفكر : الإمبراطورية الأمريكية في مواجهة العالم. مركز الإعلام العربي عدد 133- الجيزة مصر، ماي. 2003.

3- حصاد الفكر : عولمة القهر وبدائلها عدد 135 جويلية. 2003.

4- حصاد الفكر : في ذكرى 11 سبتمبر 2001. عدد 138 أكتوبر. 2003.

5- حصاد الفكر : قضايا الشباب والعولمة. عدد 140 ديسمبر. 2003.

6- صدام الحضارات : محاولة للفهم - أبعاد وأسباب ومآلات العدوان

الأمريكي على الأمة الإسلامية-عبد الرزاق مقري، دار الخلدونية، الجزائر. 2003.

7- الفكر البرلماني : قراءة في مسار إعلان برشلونة. مجلس الأمة-عدد

خاص- ديسمبر 2003.

8- ملتقى الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، جنيف، ديسمبر. 2003.

9- تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2005 وزارة المالية

10- بيان السياسة العامة للحكومة ماي. 2005.

11- تقرير بنك الجزائر جوان 2003.

12- تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2004 وزارة المالية

باللغة الفرنسية :

- 1- Le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique. NEPAD. 10/2001 - Abuja-Nigéria.
- 2- Transition et perspectives (L'expérience Belge et italienne). Actes de la conférence du 26/03/96 – I.N.E.S.G 03/97 Alger.
- 3- DIAGNOSTIC sur le climat de l'investissement étranger.
P.N.U.D/ Algérie 12/2002.
- 4- Problèmes économiques – Economiques Internationale : Hebdomadaire n° 2.681 – 27/09/2000 France.
- 5- Problèmes économiques - Hebdomadaire n° 2.668 – 07/06/2000 France
- 6- www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/
NEWS RELEASE 2003/266/S